الأداء الدبلوماسي العراقي في إخراج العراق من البند السابع وتخفيف الديون على العراق
Iraqi diplomatic performance in removing Iraq from clause seven &
relieving Iraq's debts

م.م غدير عبد الرسول شواي
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
Al-Mustansiriya Center for Arab
and International Studie
الملخص:-
N.alean@yahoo.com

تعد الدبلوماسية العراقية إحدى الموضوعات المهمة لما لها من أهمية في تمثيل العراق وحل القضايا المحلية والإقليمية، فكلما كانت الدبلوماسية مرنة وناجحة ستمكن العراق من تحقيق الأهداف المرجوة، وعليه فإن الدبلوماسية العراقية تعرضت لتغييرات كثيرة بعد عام ٢٠٠٣، وواجهت ملفات شائكة كثيرة خلفها النظام البائد والتي تركت آثارها السلبية على علاقات العراق وسياسته الخارجية، وكان من ابرز هذه الملفات هو الديون التي تحملها العراق، إضافة إلى وضعه ضمن طائلة البند السابع من جراء السياسات السابقة ومنها الاجتياح العراقي للكويت. الكلمات المفتاحية:- الدبلوماسية العراقية، الاجتياح العراقي للكويت، البند السابع، ديون العراق.

Abstract:-

Iraqi diplomacy is one of the important topics because of its importance in representing Iraq and resolving local and regional issues. The more flexible and successful diplomacy is, the more it will enable Iraq to achieve the desired goals. Accordingly, Iraqi diplomacy was subjected to many changes after 2003, and faced many thorny files left behind by the defunct regime, which were left behind. Its negative effects on Iraq's relations and foreign policy, and one of the most prominent of these files was the debts borne by Iraq, in addition to its being placed under chapter Seven as a result of previous policies, including the Iraqi invasion of Kuwait.

Keywords - : Iraqi diplomacy, the Iraqi invasion of Kuwait, chapter Seven, Iraq's debts.

المقدمة :- Introduction

إن تمثيل أي بلد وفاعليته في محيطه الخارجي هو انعكاس لمدى فاعلية سياسته الخارجية ودبلوماسيته الناجحة، والتي هي نتاج السياسة الداخلية، فكلما كان الداخل متماسكاً ومستقر أنتج سياسة خارجية ناجحة والعكس، وعليه فإن سياسة العراق الخارجية بعد عام ٢٠٠٣ نتجت من رحم أزمات وحروب ومشاكل عالقة خلفها النظام البائد، الأمر الذي جعلها مقيدة وغير فاعلة في حل بعض الملفات مع دول الجوار، إلا أن العراق اليوم يسعى ليكون ذو سياسة خارجية اقرب للانفتاح والقدرة على التحكم مع أحداث البيئة الإقليمية والدولية، وإذا استغل الفرص المتاحة وعمل على توجه سياسته الخارجية بشكل فعال يخدم مصلحة العراق أولاً بعيداً عن المصالح الشخصية سيتمكن من حل الملفات التي لا تزال عالقة.

أهمية البحث:- Importance of research

إن أهمية البحث تكمن في الاطلاع على دور الدبلوماسية العراقية فيما يتعلق بإخراج العراق من البند السابع وتخليصه من القيود والتبعات القانونية التي فرضت عليه لأسباب عدة ، وكيف تعاملت وزارة الخارجية العراقية مع تلك المسؤولية .

أهداف البحث:- Aims of research

تسعى الباحثة إلى تسليط الضوء على قوة الدبلوماسية العراقية في المحافل الدولية والكيفية التي تتعامل بها وفقاً لقوانين الأمم المتحدة .

إشكالية البحث:- Problem of research

تعاني الدبلوماسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ من تركت النظام البائد التي ألقت عبئاً على السياسة الخارجية العراقية، وأضحت تعاني من قيود بعضها يتعلق بالوضع الداخلي للعراق وتأثير ذلك على مخرجات السياسة الخارجية، إضافة إلى الأوضاع الإقليمية والدولية، ناهيك عن مشاكل الديون وطائلة البند السابع التي تتطلب مهارة دبلوماسية لحلها. الأمر الذي يجعلنا نطرح بعض الأسئلة والتي تنطلق منها الدراسة:

• ما هي القيود التي واجهت الدبلوماسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣؟

• كيف تعاملت الخارجية العراقية مع الملفات العالقة التي تحملها العراق بعد عام ٢٠٠٣؟

فرضية البحث:- Hypothesis of research

تنطلق فرضية البحث من رؤية مفادها أن الدبلوماسية العراقية يجب أن تتخذ سياسات مغايرة لما قبل ٢٠٠٣، وإن تكون سياسة ناجحة ومنفتحة مع سياسات القوى الدولية والإقليمية، والعمل على حل المسائل العالقة والشائكة لاسيما مع دول الجوار .

منهجية البحث :- Approach of research

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج التاريخي لدراسة الخلفية التاريخية للديون العراقية والفصل السابع، والمنهج الوصفي لوصف الأحداث التي مر بها العراق من جراء اجتياح الأراضي الكويتية.

هيكلية البحث:- Structure of research

توزعت الدراسة على مقدمة وخاتمة وثلاثة مباحث، وقد تم تقسيمها على النحو الآتي:-

المبحث الأول: الخلفية التاريخية والقانونية للبند السابع.

المبحث الثاني: الدبلوماسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ بين القيود والفرص.

المبحث الثالث: جهود وزارة الخارجية العراقية في إخراج العراق من البند السابع وتخفيف ديون العراق بعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الأول:- الخلفية التاريخية والقانونية للبند السابع.

The first section: - The historical & legal background of Clause Seven

بعد الاجتياح العراقي للأراضي الكويتية في ٢/١٩٩٠ أصدر مجلس الأمن سلسلة من القرارات ضد العراق تحت حالة البند السابع ، تلك السلسلة من القرارات (٦٦٠-٦٦٢-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٩-٦٧٠-٦٧٤-٦٧٧-٦٧٨).^(١) فقد صدر قرار (٦٦٠) عام ١٩٩٠ وهو أول القرارات التي يصدرها المجلس ضمن الفصل السابع، وأهم ما جاء في القرار: "تقرير وجود خرق للأمن والسلم الدوليين، وأن مجلس الأمن يتصرف بموجب المواد (٣٩ و ٤٠) من ميثاق الأمم المتحدة، ولم يتضمن أية جزاءات". بعدها صدر القرار (٦٦١) الذي فرض عدداً من إجراءات الجزاءات تبعته قرارات أخرى، وتضمن: (منع استيراد السلع التي مصدرها العراق أو الكويت، منع تصدير السلع والمعدات إلى العراق، منع تقديم المنح المالية والاقتصادية لحكومة العراق وتشكيل لجنة مهمتها النظر في تقارير الأمين العام حول التقدم في تنفيذ القرار، و الطلب من جميع الدول الأعضاء تقديم تقارير حول تنفيذها للقرار، بعد ذلك صدر القرار (٦٨٦) الذي أسس لمسؤولية العراق بموجب القانون الدولي عن أية خسارة أو أضرار ناجمة عن أحداث عام ١٩٩٠، ويمكن اعتبار هذا القرار هو من أهم القرارات، لأنه أسس لفكرة التعويض من خلال تحديد مسؤولية العراق عن أية خسائر، والقرارات اللاحقة أسست آلية التعويض.^(٢) مثل القرار (٦٨٧) والذي عد انعطافاً كبيرة في مجموعة القرارات والإجراءات المتخذة من قبل مجلس الأمن تجاه العراق والذي تضمن إلزام العراق بدفع التعويضات عن طريق لجان مختصة مثل لجنة التعويضات وهي منظمة ليست معروفة جيداً تابعة للأمم المتحدة أنشأها مجلس الأمن في عام ١٩٩١ للفصل في دعاوى التعويض عن غزو الكويت، إذ تقوم هذه اللجنة وبموجب تفويض مجلس الأمن بأخذ (٥٪) من عائدات النفط العراقي لدفع المطالبات المقدمة من الحكومات والشركات والمواطنين العاديين.^(٣) وبناءً على ما ورد فإن قرارات مجلس الأمن للمدة من (١٩٩٠-٢٠٠٣) انقسمت إلى قسمين الأول هو قرارات توجب على العراق إنهاء احتلال الكويت وسحب قواته، والثاني هو قرارات تتعلق بواقع ما بعد الحرب ، وهي على نوعين (أ) القرارات التي تنظم الحالة بين العراق والكويت ، (ب) القرارات التي تتعلق بالعراق وكيفية تنظيم الوضع الإنساني للسكان المدنيين

١ . عبد العظيم مناف، العراق وأمريكا التحدي الذهبي من بلفور إلى بالتر، (القاهرة : دار الموقف العربي، الطبعة الأولى ١٩٩٩) ، ص ٢٧٥.

٢ . إيلاف راجح و د.زيد محمد الزبيدي، المضامين القانونية لتحرير العراق من إجراءات الفصل السابع في ملف التعويضات، مقال منشور على موقع العربية، على الموقع الإلكتروني: <https://www.alarabiya.net/> تاريخ الدخول للموقع /١٩ /٩ /٢٠٢٣/ الساعة ١٢:٥٤

٣ . دوغلاس سلمان، العراق والكويت يغلقان ملف التعويضات أملا في فتح صفحة جديدة، مجلة الرصد الاستراتيجي، تقرير شهري يصدر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٤.

فيه.^(١) وأصبح العراق تحت طائلة عقوبات دولية اقتصادية وسياسية وعسكرية، والتي تعطي صورة واضحة عن مدى كثرة القرارات وتعقيدها، والصياغات المتشابهة التي تناولت عدة مواضيع فيما يخص العراق، فضلاً عن ذلك تعقد المشهد بين العراق والكويت وإصرارها مع دول مجلس التعاون الخليجي على مطالبة العراق بتطبيق قرارات الأمم المتحدة بما فيها دفع التعويضات المالية وإعادة الممتلكات الكويتية، فتحمل العراق أعباء الديون التي استمر بدفعها من ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٢٢. (٢) إذ تشكل قضية الديون تحدياً أمام الدبلوماسية العراقية لما لها من أهمية بالنسبة للبلدين، إذ تقدر الديون المستحقة للكويت على العراق بـ(١٦) مليار دولار (وهي عبارة عن قروضاً كويتية للعراق خلال فترة النظام البائد) ، ومائتي مليار دولار لدول أخرى وقد جاء معظمها خلال الحرب العراقية-الإيرانية بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٨ حيث طلب العراق بإعفائه، أو إطالة فترة التسديد أو إعادة جدولتها وإعفاء قسم منها، لكن الكويت رفضت إعفاء العراق من ديونه أو إعادة جدولتها وحتى تخفيضها وثمة توافق شعبي و رسمي داخل الكويت إلى حد كبير بشأن ما يتعلق بموضوع الديون، لكن هناك بعض التيارات الداخلية الكويتية التي تسير ضد التيار وتطالب بإعادة النظر بمسألة الديون في العلاقات مع العراق من منظور مختلف، فضلاً عن أن الكويت بقيت متمسكة بموضوع الديون، ولم تأخذ بما اقره *نادي باريس. (٣) لعام ٢٠٠٤ بإعفاء (٨٠٪) من ديون العراق . (٤)

١ . حامد الحمداني، صدا والفتح الأمريكي غزو الكويت وحرب الخلي الثانية، (القاهرة-مصر: مركز المحروسة للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١١)، ص ١٠٢.

٢ . محمود خليل و سهاد حسن، خروج العراق من الفصل السابع، (العراق : كلية القانون، جامعة بغداد مجلة العلوم القانونية، المجلد(٣٨) العدد التجريبي الأول، ٢٠٢٣)، ص ١١.

*نادي باريس:- في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤، اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء آخرون في نادي باريس على برنامج لتخفيف ديون العراق ينص على تخفيض ديون العراق على ثلاث مراحل بنسبة ٨٠٪ من ديون العراق الخارجية أثناء انعقاد اجتماع نادي باريس للنظر في ديون العراق، أفادت التقارير أن الولايات المتحدة كانت تضغط من أجل خفض إجمالي ديون العراق المستحقة لأعضاء نادي باريس بنسبة ٩٥٪، في حين أراد الأوروبيون بقيادة فرنسا وروسيا، خفضاً بنسبة ٥٠٪ فقط ووفقاً لأحد التقارير الصحفية، وافقت ألمانيا على دعم رقم تسوية يقضي بتخفيض بنسبة ٨٠، وبالتالي ترجيح كفة المفاوضات نحو هذا الرقم. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، تم إلغاء ٢٩,٧ مليار دولار من إجمالي ٣٧,٢ مليار دولار مستحقة لنادي باريس وتمت إعادة جدولة مليار دولار نحو تخفيف عبء الديون، و في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤، تنازلت الولايات المتحدة، ١٧ الأمريكية عن (٤,١) مليار دولار (نصف أصل الدين من الديون المستحقة على العراق للولايات المتحدة، و بما أن الولايات المتحدة تشطب الديون بصافي القيمة الحالية، وليس القيمة الاسمية، فإن المبلغ المطلوب كان أقل بكثير من مبلغ ٤,١ مليار دولار. تم تحديد القيمة السوقية العادلة للديون العراقية بمبلغ ٣٦٠ مليون دولار من قبل وزارة الخزانة الأمريكية وتم تخصيصها في إعادة تخصيص الموارد المالية للعراق التي وافق عليها الكونجرس في ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٤، إلا أن الكويت رفضت أي تخفيف للديون =على العراق، للمزيد ينظر: Martin A wisers,

3 . Iraq's Debt Relief: Procedure and Potential Implications for International Debt Relief, Congressional Research Service, Analyst in International Trade and Finance, 2011,p.6

4 . Ibid, op cit, p8.

في الواقع صعب أن نجد بلداً من بلدان العالم الأخرى صدرت بحقه مثل هذا العدد من القرارات وتحت ظروف مثل تلك الظروف، هذه القرارات وتبعاتها تشكل إداة واضحة للقيادة السياسية والجهاز الدبلوماسي السابق لفشلها الذريع في الحفاظ على سيادة العراق واستقلاله وثوراته من النهب الذي حصل بعد ذلك، وبسبب هذه القرارات التي صدرت تحت العديد من المسميات والذرائع ولاسيما تلك التي صدرت بعد غزو العراق للكويت واعتبرت العراق عنصراً مهدداً للسلم والأمن الدوليين لكونها من أخطر القضايا التي أنهت كل اعتبارات السيادة الوطنية التي تتمتع بها الدول في إدارة شؤون بلادها والتصرف في خيراتها، وبسبب سلب السيادة تبعت تلك القرارات قرارات أخرى حول الأسلوب المتبع في إدارة الثروات ومنها أن مجلس الأمن ألزم العراق بتحمل كل تبعات غزو الكويت، والتي تعد تبعات ثقيلة ورثتها من تبعات النظام البائد الأمر الذي يتطلب توظيف دبلوماسية ناجحة لإيجاد حل الملفات العالقة المتمثلة بالديون الطائلة، وتعويضات الحرب الباهظة التي يتوجب على العراق دفعها، والخروج من البند السابع. (١)

المبحث الثاني: الدبلوماسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ بين القيود والفرص.

The second topic:- Iraqi diplomacy after 2003 between constraints & opportunities .

لم يكن للعراق دور مؤثر بالسياسة المحلية والدولية قبل ٢٠٠٣ إلا بالمعنى السلبي، إذ كان العراق يمثل احد الأسباب الرئيسة في تهديد الأمن والسلم الإقليمي والدولي مما استدعى قيام حروب إقليمية عدة وأخرى تكاد تصل إلى الدولية، أما بعد ٢٠٠٣ وبعد تبدل النظام السياسي العراقي كان لا بد من إعادة النظر في سياسة العراق الخارجية في التعامل مع المحيط المحلي والدولي، ومنذ التغيير الذي حصل في عام ٢٠٠٣ والانفتاح على العالم الخارجي والعراق بحاجة إلى دبلوماسية مركزية واضحة ترتقي بمصالحه الوطنية وتعززها، إذ إن للعراق مجموعة معقدة من المصالح الخارجية التي تتعلق بتعزيز الاستقرار الأمني وتشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي، الأمر الذي يلقي على عاتق وزارة الخارجية اتباع سياسة ناجحة مع الدول التي تربطها مع العراق احد هذه الملفات الشائكة، وقد حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد ٢٠٠٣ إلى انتهاج سياسة التنمية وتجنب الدخول في صراعات إقليمية إذ ابتعدت هذه الحكومات - بعد ٢٠٠٣ - عن السياسة الخارجية القومية التي وضعت العراق في حال توتر دائم مع الدول ذات القوميات الأخرى واتجهت إلى تبني سياسة خارجية أكثر واقعية. (٢)

في الواقع إن دور العراق الدبلوماسي واجه مجموعة قيود بعد عام ٢٠٠٣، بعضها داخلية سياسية مثل ضعف التوافق السياسي واستمرار التنازع في الصلاحيات الدستورية، و ضعف

١ . غانم علوان الجميلي، السياسة الخارجية، (بيروت-لبنان: مطبعة كركي، الطبعة الأولى، ٢٠١٣)، ص ١٠٨.
٢ . عبد الجبار احمد عبد الله و حسين مزره خلف، الدور الإقليمي العراقي المنتظر، (العراق : مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، العدد ٥١، ٢٠١٦)، ص ٥٦ .

اختيار الموارد البشرية المسؤولة عن صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية.^(١) ناهيك عن أن مشكلة تداخل الاختصاصات وعدم تحديد الأولويات التي تعاني منها الدبلوماسية العراقية عموماً، وهنا تدخل طريقة تشكيل السياسة العراقية عبر التوافقات بين الأطراف السياسية وليس على أساس فلسفة واضحة تتبناها الدولة، لذلك كان هناك الكثير من التقاطعات التي قادت إلى مواقف متعارضة، فقد تتبنى الحكومة ممثلة برئيس الوزراء موقفاً ما ويختلف معه رئيس الجمهورية، أو وزير الخارجية، كما أن الخطاب السياسي في العراق محكوم بطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وان أي خلل في هذه الأوضاع يربك العمل السياسي.^(٢) فضلاً عن المعوقات الأمنية، فبعد عام ٢٠٠٣ وفي ظل حالة عدم الاستقرار الأمني في العراق، عزفت معظم الدول عن إرسال بعثاتها الدبلوماسية إلى العراق.^(٣) مما يرتب على عاتق الخارجية العراقية دوراً كبيراً في إعادة العلاقات الدبلوماسية لتتمكن من حل القضايا العالقة، وبالنسبة للقيود الخارجية منها أن إدارة الملف الدبلوماسي كان مصحوب بتأثير الدور الأمريكي بحكم وجود القوات العسكرية هناك.^(٤) إلى جانب أن العراق وجد نفسه محمل بالديون الطائلة التي هددت التنمية، الأمر الذي يحتم على الدبلوماسية العراقية السعي الحثيث لإطفائها.^(٥)

أما القيود الإقليمية فمما لا شك فيه أن إعادة بناء العلاقات بين العراق وجيرانه من أكبر القيود التي تواجه السياسة الخارجية العراقية، ذلك أن هذه العلاقات لم تعط الأهمية التي تستحقها مما ألحق بها الكثير من الخراب وقوت على العراق العديد من الفرص وجلب على البلد الويلات، ولذلك فإن مهمة التخلص من هذه التبعات تعتبر من أولى أولويات السياسة الخارجية العراقية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ لكي نتمكن من توجيه الجهود نحو عملية إعادة البناء والتنمية التي تستوجب قيام دول الجوار العراقي بلعب دور إيجابي في هذه العملية لكي يعود الخير على أبناء العراق وجيرانه، ذلك أن عملية التنمية لا يمكن أن تقوم في أجواء متوترة بالقضايا السياسية المتعلقة التي يمكن أن تتطور إلى مشاكل وصراعات تهدد العملية التنموية.^(٦) لذا فإن العمل على تجاوز مكامن الخلل في علاقات العراق مع جيرانه لا تبدو يسيرة لأنه محكوم بقيود داخلية

- ١ . سليم كاطع علي، دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، (العراق : مجلة كلية القانون والعلوم الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية، العدد(٩)، (٢٠٢١)، ص ١١.
- ٢ . حيدر علي حسين وامجد زين العابدين طعمه، اتجاهات جديدة أولويات سياسية عراقية لأداء استراتيجي فاعل، مطبعة السيماء، (بغداد: شارع المتنبي، ٢٠٢٢)، ص ١٢٦.
- ٣ . قحطان احمد سليمان الحمداني، الدبلوماسية العراقية ٢٠٠٣-٢٠١٢ بين السلب والإيجاب، بحث منشور ضمت وقائع أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني بعنوان علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ٣٥.
- ٤ . انس أكرم محمد صبحي، التحول الدبلوماسي : قراءة في اتجاهات الدبلوماسية العراقية بين المركزية وضرورات تعدد المسارات، (العراق: مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد(٩)، (٢٠٢١)، بغداد، ص ٧.
- ٥ . غانم علوان الجميلي، المرجع السابق، ص ١٣.
- ٦ . نفس المرجع، ص ٩٣ .

تجعل عملية صنع القرار السياسي الخارجي معقدة بفعل تعامل بعض الأطراف السياسية ضمن الحكومة ومجلس النواب مع تلك الدول ودفاعها عن مصالحها، مما يجعل التحرك الدبلوماسي العراقي في هذا المجال غير متوازن. (١)

إن العلاقة مع دول الجوار تحمل تعقيدات وملابسات وتداخلات أدت إلى عدم الإفصاح عن موقفاً رسمياً واحداً مما انعكس على الأداء الدبلوماسي العراقي الذي ظل متذبذباً ، لذا يجب على السياسة الخارجية العمل على إثبات أن العراق بعد عام ٢٠٠٣ لم يعد يهدد السلم والأمن الدوليين ، كما أن على وزير الخارجية أن يبدأ من الصفر. (٢) وعليه فإن الدبلوماسية العراقية بعد ٢٠٠٣ واجهت العديد من التحديات، التي تضعف من قدرة العراق على صياغة مقاربات تدعم حركته في إطار السياسة الخارجية وتمنع من ممارسة سلوك خارجي فاعل تجاه محيط العراق الإقليمي والدولي. (٣)

بالرغم من التحديات والقيود التي واجهت السياسة الخارجية العراقية ودبلوماسيتها بعد عام ٢٠٠٣، ولكن لا بد من التأكيد أن من الممكن العمل من اجل وضع إستراتيجية لتحديد اتجاهات السياسة الخارجية والعمل على مواجهة التحديات التي تتعرض لها الدبلوماسية العراقية من اجل تحسين أدائها والإفادة من الفرص المرتبطة بها ومن ذلك الاتفاق بين الأطراف السياسية في الداخل على الأهداف الأساسية ومحاولة تحقيق توافق بين أطراف العملية السياسية على برنامج حكومي شامل فإن ذلك سيكون عامل قوة ودفع نحو دبلوماسية عراقية فاعلة وناجحة من خلال القدرة على احتواء التغييرات المعيقة واستثمار المتغيرات الداعمة للعمل الاستراتيجي الفاعل. (٤) لاسيما وان الأساس الذي تقوم عليه سياستنا الخارجية هو:-

• عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

• بناء علاقات مع جميع دول العالم على أساس المصلحة الوطنية.

إذ أن هاتين المادتين المذكورتين استناداً إلى المادة (٨) من الدستور العراقي، جعلت العراق ينتقل من دولة مقلقة لا من جيرانه إلى دولة حليفة وصديقة. (٥) ناهيك عن ضرورة وجود وضع داخلي

١ . كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، (العراق : مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، مجلة دراسات دولية، العدد(٤٤)، ٢٠١٠،) ، ص٩.

٢ . عبد السلام إبراهيم البغدادي، الأداء الدبلوماسي العراقي في ضوء التجاذبات السياسية المحلية، بحث منشور ضمت وقائع أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني بعنوان علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي،(بغداد : بيت الحكمة، ٢٠١٢)، ص١٩.

٣ . فراس عباس هاشم، الدبلوماسية العراقية بعد ٢٠٠٣: مقارنة الأداء وتحديات الجيوبولتيك المتغيرة، تقدير موقف، العدد(٢٢٧)، (انقره-تركيا ، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٢٢)، ص٢.

٤ . حيدر علي حسين وامجد زين العابدين طعمه، المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

٥ . سعد السعيد، اثر العامل الخارجي في أداء السياسة الخارجية العراقية، (العراق : المعهد العراقي لحوار الفكر، مجلة حوار الفكر، العدد (٤١))

٢٠١٧، ص١٢.

موحد وورصين، فالدبلوماسية العراقية يجب أن يستند إلى نظام سياسي موحد وفعال، فضلاً عن ضرورة اتفاق المجتمع على خطوط عريضة وواضحة لتحديد المصالح الوطنية ولتكون أهدافاً لنشاط السياسة الخارجية. (١)

المبحث الثالث:- جهود وزارة الخارجية العراقية في إخراج العراق من البند السابع وتخفيف ديون العراق بعد عام ٢٠٠٣.

The third topic: - The efforts of the Iraqi ministry of foreign affairs to remove Iraq from clause seven & reduce Iraq's debts after 2003.

بعد عام ٢٠٠٣ والتغيير الذي حصل في كل مفاصل الدولة العراقية، أصبح أمام السياسة الخارجية الجديدة مسؤولية الاتجاه نحو تحقيق أهدافها وان تتبع نهجاً مختلفاً عن النظام البائد الذي وضع العراق بأكثر من مأزق دولي من خلال سياسته المنغلقة، ناهيك عن الحروب التي أقدم العراق بها وحملت العراق ديون طائلة لتغطية نفقات الحروب التي لم يتمكن النظام البائد من تحمل تكاليفها، فقد سارت السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣ لتحقيق هدف الانفتاح على العالم الخارجي ، واستكمال تنفيذ التزامات العراق الدولية الضامنة للخروج من طائلة البند السابع. تزامن ذلك مع اتجاه مجلس الأمن نحو تخفيف العقوبات على العراق بشكل تدريجي ، ففي ٢٢ ايار ٢٠٠٣ قرر مجلس الأمن إيقاف جميع تدابير الحظر الاقتصادي والمالي، إذ بدأت الأسواق العراقية بالاستيراد من الخارج وحصل انتعاش نسبي فيها، تلاها في عام ٢٠٠٤ ووقف الحظر على الأسلحة التقليدية. (٢) الأمر الذي يتطلب إخراج العراق من البند السابع في الوقت الذي لم يعد يشكل تهديد للسلم والأمن الدوليين وفي ظل اندماجه في المجتمع الدولي، إذ انه لم يعد مصدراً لارتكاب أية عمل من أعمال العدوان ، وإذا كان الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يتعلق بصلاحيات مجلس الأمن في العمل الواجب اتخاذه في حالة تهديد السلم والأمن أو الإخلال بهما أو وقوع العدوان ، لذلك نرى انتفاء المبرر القانوني لإبقاء العراق تحت طائلة الفصل السابع وذلك للأسباب والحجج التالية:

• القرارات المتعلقة بمساعدة الكويت لإخراج القوات العراقية ، تم تجسيدها بإخراج تلك القوات فعلاً بتاريخ ٢٧ / ٢ / ١٩٩١ وانتهاء حالة العدوان والاحتلال ، لاسيما وأنه لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة أية مادة تشير بلزوم إصدار قرار جديد من مجلس الأمن عند زوال حالة العدوان لإخراج الدولة المعتدية من أحكام الفصل السابع .

١ . محمد الحاج حمود، السياسة الخارجية للعراق، (بغداد : بيت الحكمة، بغداد، مجلة دراسات سياسية وإستراتيجية، العدد(٣٧)، ٢٠١٨) ، ص ١٩
٢ . عبد الجبار عيسى عبد العال، العراق والأمم المتحدة وقضية الخروج من الفصل السابع، . بحث منشور ضمت وقائع أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني بعنوان علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي،(بغداد: بيت الحكمة، ٢٠١٢) ، ص ص٥١٨-٥١٩.

• وفيما يتعلق بقدرة العراق في إدارة شؤونه بنفسه ، نرى أن الفقرة الأولى والثانية من القرار رقم (١٥٤٦) لعام ٢٠٠٤ قد وضعت جدولاً زمنياً للانتقال السياسي في العراق نحو حكومة منتخبة ، كما أن القرار يشير أيضاً إلى أن العديد من الأمور أصبحت من صلاحية ومسؤولية الحكومة العراقية ، مثلاً ما يتعلق بدور القوات المتعددة الجنسيات والفترة الزمنية لوجودها والموقف من اللجنة الدولية المشرفة على صندوق التنمية العراقي.

• إن الخطر الذي كان يشكله العراق على السلام والأمن الدوليين قد زال ، وينبغي أن يسترد العراق مكانته القانونية والدولية، أن مجلس الأمن ذاته بموجب القرار رقم (١٧٩٠) الصادر بتاريخ ١٠ / كانون الأول / ٢٠٠٧ قد اعترف بالتطورات الكبيرة والايجابية في العراق.

• إما بالنسبة لنزع وتدمير الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وجميع المخزونات المحرمة دولياً وما يرتبط بها من منظومات والتي تضمنتها إحدى فقرات القرار رقم (٦٧٨)، فإن أعمال التفتيش التي قامت بها اللجان المختصة ، وكذلك القوات الأجنبية بعد دخولها العراق ، وتؤكد أن العراق لحظة صدور القرار لم يكن يمتلك أي من تلك الأسلحة ، وما يؤكد تنفيذ هذه الفقرة من القرار ما أصدره مجلس الأمن في قراره رقم (١٩٥٧) لسنة ٢٠١٠ ، فيعد هذا القرار شهادة صادرة عن الأمم المتحدة تقضي بخلو العراق من هكذا أنواع من الأسلحة ، وهذا يدعو إلى إسقاط احد الأسباب التي بموجبها فرض على العراق عقوبات الفصل السابع من الميثاق .

• حيث أن هذه المسائل تم تنفيذها وفقاً للجدول الزمني المحدد ، لاسيما خروج القوات المتعددة الجنسيات، لذا لم يعد هناك مبرر لإبقاء العراق تحت رقابة وهيمنة الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع.

• ولعل ما يعزز وجهة النظر تلك ، هو صدور القرار رقم (١٩٥٦) لسنة ٢٠١٠ والذي ينهي رسمياً في ٣٠ / حزيران / ٢٠١١ الترتيبات التي وضعت بشأن صندوق تنمية العراق ، حيث يشير القرار المذكور أن المجلس يعتقد بأنه جرى تحقيق تقدم في وضع ترتيبات جديدة يديرها العراقيون بعد انتهاء صندوق تنمية العراق ، كما يشير إلى تقوية المؤسسات العراقية^(١). إلا أن تمسك بعض الدول بحقوقها وضرورة دفع التعويضات لها، يعني بقاء الملف الخاص بالقضية العراقية تحت نظر هيئة مجلس الأمن، إذ إن مسألة ديون الكويت والحدود استمرت تلقي بعانقتها على الدبلوماسية العراقية التي كان تحركها غير فعال او يخضع لقيود، والتي يجب حلها بالطرق الدبلوماسية.

• على الرغم من توقيع العراق الجديد اتفاقية أمنية وإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها صديق إستراتيجي للعراق، إلا أن العراق استمر قانونياً تحت طائلة الفصل السابع،

١ . يحيى ياسين سعود، الإطار القانوني لإخراج العراق من طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، (بغداد : جامعة النهريين، مجلة كلية الحقوق، العدد (١٦)، (٢٠١٤) ، ص ١٨١-١٨٢ .

وهذا يعني استمراره بلد منقوص السيادة، ويجوز لقوات دولية او أمريكية دخول أراضيهِ وبموجب قرارات مجلس الأمن المتخذة، وفقاً للمادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة، وما زيارات كبار المسؤولين الأمريكيين إلى العراق ودون تنسيق مع العاصمة (كزيارة نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس عام ٢٠١٩) إلا تعبيراً عن هذا التعامل، وكذلك فرضها عقوبات على شخصيات عراقية و مطالبة الحكومة العراقية بمحاسبتهم، ومحاولاتها بفرض الإملاءات على العراق سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.^(١)

أما بالنسبة للديون -فكما سبق ذكره- فعلى الرغم من الجهد الذي سعت بذلته وزارة الخارجية لإخراج العراق من البند السابع وتخفيف ديون العراق، والمطالبة باعتبار الديون على العراق "دين بغيض" ** فقد قام بعض صنّاع القرار العراقيين بتقاوم التوترات مع الكويت من خلال السعي لإلغاء الديون على أساس أن نظام ما بعد صدام حسين لا ينبغي أن يكون مسؤولاً عن أفعال النظام الديكتاتوري وفي تصعيد للنزاع كلفت الكويت شركة محاماة بريطانية بمصادرة طائرة تابعة للخطوط الجوية العراقية لدى وصولها لأول مرة إلى لندن منذ عقود، مما أثار غضباً شعبياً في العراق، ومع ذلك تم التوصل إلى اتفاق بين الشركتين الوطنيتين وكان ذلك سبباً لانطلاق أول رحلة للخطوط الجوية العراقية عام ٢٠١٠ إلى مدينة الكويت.^(٢) كما أن العراق عندما بدأ يطالب الأمم المتحدة بإخراجه من البند السابع بعد الانسحاب الجزئي القوات الأمريكية عام ٢٠١١ كونه مرتبطاً بدخول العراق للكويت اشترطت أن يتوافق الطرفان العراقي والكويتي وحل جميع المشاكل بينهما لكي تصدر الأمم المتحدة قرارها بخروج العراق من البند السابع، إذ كانت هناك بعض المتعلقات من ديون ولم يحصل الاتفاق عليها.^(٣) بالرغم من أن بعض الدول ألغت ديونها على العراق مثل الإمارات العربية التي ألغت ديونها على العراق في زيارة قام بها "الشيخ عبد الله آل نهيان" وزير خارجية الإمارات إلى بغداد والتقى بها بالرئيس العراقي الراحل "جلال طالباني" في ٥ حزيران ٢٠٠٨ لتكون الإمارات أول الدول الخليجية التي ألغت ديونها على

١ . جواد الهنداوي، أمريكا وسيادة العراق، مجلة تحليلات العصر الدولية، مجلة الكترونية بدون أعداد، تصدر عن مركز العصر للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩، ص ٣٤.

**دين بغيض:- يعود هذا المصطلح إلى أستاذ القانون الروسي (الكسندر ساك) والتي وضحها في كتابه الشهير (الدين البغيض) الصادر عام ١٩٢٧، إذ تقوم فكرة الدين البغيض على أن الديون الخارجية للدولة تعد ديوناً بغيضة إذا ما استخدمت هذه القروض لمنافع شخصية دون المنفعة العامة كاستخدامها لتقوية الحاكم لنظام حكمه، وبالتالي يعتبر دين شخصي يتعلق بالحاكم ويسقط بسقوطه، وان الحكومات اللاحقة غير ملزمة بالتسديد. للمزيد انظر: حسام حميد شهاب، فاعلية صندوق النقد الدولي في تسوية المديونية الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، العراق: جامعة تكريت، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد (٧)، العدد (٢)، (٢٠٢٢)، ص ١٥٢.

٢ . احمد عدنان الميالي، هل خرج العراق من الفصل السابع؟، مقال منشور على الموقع الالكتروني:

<https://www.mcsr.net/news732> ، تاريخ الدخول للموقع ٢٧ / ٩ / ٢٠٢٣، الساعة ٨:٠٠ م

٣ . قاسم الغراوي، دولة الكويت تغص بدولة العراق، مجلة تحليلات العصر الدولية، مجلة الكترونية بدون أعداد، تصدر عن مركز العصر للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٣، ص ٥.

العراق^(١) إلا أن بعض الدول ومنها الكويت أصرت على ضرورة إيفاء العراق لديونه لها، وحتى عام ٢٠١١ دفع العراق ما يقارب (٥٠) مليار دولار منها بحدود (٣٠) مليار للكويت ، ودفع (٣) مليارات للعمال المصريين، ونفس المبلغ للعمال الفلسطينيين، وعليه أعلنت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات أنها دفعت أكثر من (٦٧٤) مليون دولار لصالح الكويت من العائدات النفطية العراقية، وحتى عام ٢٠١٢ دفع العراق من التعويضات (٢٧,٦٢) مليار دولار^(٢). فأستمر العراق ومن خلال لجنة التعويضات بدفع ديونه وتسديدها حتى عام ٢٠٢٢ وذلك عندما أعلن وزير الخارجية العراقي الحالي فؤاد حسين خروج بلاده من إجراءات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بموجب قرار مجلس الأمن المرقم (٢٦٢١) بعد تسديد كامل مبلغ التعويضات وقال حسين- في كلمة العراق خلال جلسة مجلس الأمن التي عقدت في ٢٢/٢/٢٠٢٢، "إن العراق يطوي اليوم صفحة مُهمة من تاريخه استمرت أكثر من ثلاثين عاماً"، مضيفاً: "اليوم تبدأ صفحة جديدة من تاريخ العراق الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي تُعزز دوره الإقليمي والدولي". وأوضح أن بلاده سدد آخر دفعة وفقاً لالتزاماته المالية ودفع كامل مبلغ التعويضات الواجبة عليه وهو (٥٢.٤) مليار دولار أمريكي لتداعيات غزو الكويت، مشدداً على أن العراق لم يعد مطالباً بدفع أية مبالغ مالية إضافية مستقبلاً أو التعامل مع إجراءات الفصل السابع، وقد أصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع قراراً، أنهى بموجبه رسمياً، تفويض لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتعويضات عن الأضرار الناجمة عن غزو العراق إلى الكويت في ١٩٩٠، بعدما سددت بغداد كامل المبالغ المترتبة عليها للكويت ، وكرر مجلس الأمن أنه قرر إنهاء تفويض اللجنة، وتعد أنجزت مهمتها، مؤكداً أن الحكومة العراقية لم تعد مطالبة بأن تدفع للصندوق الذي تديره اللجنة نسبة من عائدات مبيعات صادراتها من النفط والمنتجات البترولية والغاز الطبيعي^(٣).

إن خروج العراق من البند السابع وتسديد ديونه وإغائها من بعض الدول، لم يكن بالجهد الحصري من قبل وزارة الخارجية والدبلوماسية العراقية إذ لا تزال منجزات هذه السياسة دون مستوى الطموح، ودون المستوى المطلوب ، ولا تزال تعاني من عدد من المعوقات بسبب الفهم الخاطئ لدور السياسة الخارجية في تحقيق التقدم للعراق لبعض المتدخلين في نشاط وعمل مؤسسات

١ .وكالات ، الإمارات تلغي ديون العراق البالغة سبعة مليارات دولار، على الجزيرة نت : <https://www.aljazeera.net>

/ تاريخ الدخول للموقع : ١١ / ١٠ / ٢٠٢٣ / الساعة ٤:٠٠ p.m

٢ . عبد الجبار عيسى عبد العال، رجع سبق ذكره ، ص ص ٥١٨-٥١٩ .

٣ . العراق يعلن خروجه من إجراءات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.shorouknews.com/news> تاريخ الدخول للموقع ٢٧ / ٩ / ٢٠٢٣ الساعة ٥:٠٠

السياسة الخارجية، فضلاً عن عدم نضوج الوعي السياسي لعدد من المساهمين في العملية السياسية.^(١)

وعلى الرغم من إخراج العراق رسمياً من عقوبات الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، والتزامه بدفع المستحقات النهائية كتعويضات للكويت في شباط/ فبراير ٢٠٢٢، إلا أن هناك بعض القضايا التي لا تزال عالقة بين البلدين، بينما يناضل العراق للحصول على وصف "الدولة الطبيعية" والاندماج في المجتمع الدولي"، إلا أن معهد واشنطن للدراسات الإستراتيجية نشر تحليلاً أشار إلى أن العراق "أصبح في وضع أشبه ما يكون بالدولة الخاضعة للوصاية الدولية، وحتى اليوم، لم تعد الدولة قادرة على الإيفاء بتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة العراقية في عهد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، إلا أن المسؤولين العراقيين عليهم أن يدركوا أنه لا تنمية حقيقية للعراق دون ضمان التزامه الكامل بتبعات قرارات الفصلين السابع والسادس من ميثاق الأمم المتحدة والمتعلق بالكويت وقضايا أخرى".^(٢) أضف إلى ذلك إن دور وزارة الخارجية وأدائها الدبلوماسي كان ضعيفاً، فلماذا لم يتم إقناع الدول الدائنة للعراق بإلغاء ديونها أو تخفيفها؟ ولماذا استمرت لجنة التعويضات باستقطاع (٥٪) من النفط العراقي لتسديد الديون؟ فأين الدور الدبلوماسي في ذلك؟ إذ أن خروج العراق من البند السابع هو نتيجة لإيفاء ديون العراق وليس بجهود دبلوماسية، إذ يمكن القول أن الخارجية العراقية تعاني من عدم القدرة على إنهاء العديد من الملفات العالقة ومنها المياه والحدود وغيرها من المشاكل التي تتطلب جهود دبلوماسية فاعلة ليتمكن العراق من حلها، وإذا نظرنا لمسألة الديون فلم يكن للدبلوماسية العراقية دوراً كبيراً في حلها لولا استمرار تسديد الديون من قبل متابعة لجنة التعويضات، ففي الواقع أن الأداء الدبلوماسي العراقي وتمثلاً بوزارة الخارجية لا تزال تعاني من العديد من السلبيات التي تعيق عملها، منها تداخل الاختصاصات وتغلب المصالح على العمل الدبلوماسي، فقد تفتت سفارة في بلد ما مجاملة لشخص ما، كما تعاني من الفساد في اغلب مفاصل الوزارة، وهو ما ينعكس عموماً على مصالح العراق وملفاته الشائكة مع جواره، إذ تتطلب مهارة دبلوماسية ومفاوضين ناجحين لحل هذه الملفات.

الخاتمة والاستنتاجات. Conclusion & conclusions.

لم يكن الأداء الخارجي للعراق سهلاً ولا متحرراً من القيود، فبعد أن وجدت الخارجية العراقية نفسها محملة بالديون وضمن طائلة الفصل السابع التي تركها النظام البائد كان يجب أن

١ . محمد الحاج حمود، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢ .

٢ . تقارير وتحليلات شفق نيوز، تحليل أمريكي يصف العراق بأنه أشبه بدولة خاضعة للوصاية الدولية، على الموقع الالكتروني: www.shafaq.com تاريخ الدخول للموقع ٢٣/١٠/٢٠٢٣ الساعة ٩:٤٩ p.m

تتجه للعمل بحنكة ودبلوماسية فاعلة لإيجاد حل لذلك، ناهيك عن الملفات الأخرى المهمة منها المياه والكهرباء الحدود، إلا أن تتبع سياسة العراق منذ الاجتياح العراقي للكويت وما جلبته من ويلات العقوبات الصادرة من مجلس الأمن يجد أنها كانت دبلوماسية منغلقة وكسبت المزيد من الأعداء من دول الجوار، أما بعد ٢٠٠٣ فعلى الرغم من السعي للانفتاح على العالم الخارجي، والعمل على كسب الدول الإقليمية والدولية له، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، إلا أن السياسة الخارجية العراقية والمتمثلة بوزارتها اتسمت بالضعف وعد التحرك الفعلي لحل مشاكل العراق مع جيرانه، فنحن نعلم أن حل ملف الديون والفصل السابع هو من مهمة وزارة الخارجية التي يجب أن نوظف أكفأ دبلوماسيها للعمل على حل ذلك، إلا أنها لم تتمكن واستمر العراق بدفع ديونه إلى بعض الدول التي رفضت إلغاء ديونها حتى آخر مبلغ والذي وصل إلى (٥٢) عام ٢٠٢٢، والذي عد تحولاً مهماً وانجازاً يسجل في تاريخ العراق والدبلوماسية العراقية رغم جهودها الضعيف وان التسديد تم عن طريق لجنة التعويضات، إلا أن الوزارة تعتبره انجاز لها لاسيما في عهد وزير الخارجية العراقي الحال "فؤاد حسين".

لذا ممكن أن نقترح مجموعة من التوصيات التي قد تفيد الدبلوماسي العراقي حتى وان خرج العراق من الفصل السابع وإنما للملفات الأخرى.

• العمل على اختيار أكفأ الدبلوماسيين وذو خبرة ومهارة في مجال الحوار والتفاوض، للعمل على حل المشكلات مع دول الجوار، إذا نلاحظ كثرة السفارات والدبلوماسيين ممن هم دون خبرة ودارية إذ تفتح سفارة في دولة ما لإرضاء احد الشخصيات السياسية، وهذا ما ضعف العمل الدبلوماسي العراقي.

• وضع حد لتدخلات الدول الأخرى في الشأن العراقي، وان تسعى الحكومة ووزارة الخارجية على إعطاء أولوية لمصالح العراق على الصداقة مع إحدى الدول.

• وبعد أن أوفى العراق بجميع ديونه فهذا يعني أن يسعى لجعل سيادته مطلقة، لذا يجب أن يعمل على جعل دوره أساسي وفاعل ضمن محيطه الإقليمي، رغم وجود بوادر لذلك إلا أنها يجب أن تؤخذ بشكل اكبر.، والعمل على حل جميع المشاكل العالقة بحنكة وخبرة دبلوماسية.

المصادر والمراجع . Sources & references

١. احمد عدنان الميالي، هل خرج العراق من الفصل السابع؟، مقال منشور على الموقع

الالكتروني:

<https://www.mcsr.net/news732> ، تاريخ الدخول للموقع ٢٧ / ٩ / ٢٠٢٣ ، الساعة

٨:٠٠ م

٢. العراق يعلن خروجه من إجراءات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مقال منشور على الموقع الالكتروني: <https://www.shorouknews.com/news> تاريخ الدخول للموقع ٢٧ / ٩ / ٢٠٢٣ الساعة ٢:٥٠
٣. انس أكرم محمد صبحي(٢٠٢١).التحول الدبلوماسي : قراءة في اتجاهات الدبلوماسية العراقية بين المركزية وضرورات تعدد المسارات، العراق، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد(٩) .
٤. إيلاف راجح و د.زيد محمد الزبيدي، المضامين القانونية لتحرير العراق من إجراءات الفصل السابع في ملف التعويضات، مقال منشور على موقع العربية، على الموقع الالكتروني:-<https://www.alarabiya.net> / تاريخ الدخول للموقع / ١٩ / ٩ / ٢٠٢٣ الساعة ١٢:٥٤
٥. تقارير وتحليلات شفق نيوز، تحليل أمريكي يصف العراق بأنه أشبه بدولة خاضعة للوصاية الدولية، على الموقع الالكتروني: www.shafaq.com تاريخ الدخول للموقع ٢٣ / ١٠ / ٢٠٢٣ الساعة ٩:٤٩ p.m
٦. جواد الهنداوي(٢٠١٩). أمريكا وسيادة العراق، مجلة تحليلات العصر الدولية، مجلة الكرتونية بدون أعداد، تصدر عن مركز العصر للدراسات الاستراتيجية .
٧. حامد الحمداني(٢٠١١). صدا والفتح الأمريكي غزو الكويت وحرب الخلي الثانية، القاهرة-مصر، مركز المحروسة للنشر، الطبعة الأولى .
٨. حسام حميد شهاب(٢٠٢٢). فاعلية صندوق النقد الدولي في تسوية المديونية الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، العراق، جامعة تكريت ، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد(٧)، العدد(٢).
٩. حيدر علي حسين وامجد زين العابدين طعمه(٢٠٢٢). اتجاهات جديدة أولويات سياسية عراقية لأداء استراتيجي فاعل، مطبعة السيماء ، بغداد، شارع المتنبى.
١٠. دوغلاس سلمان(٢٠٢٢). العراق والكويت يغلقان ملف التعويضات أملا في فتح صفحة جديدة، مجلة الرصد الاستراتيجي، تقرير شهري يصدر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد.
١١. سعد السعيد، اثر العامل الخارجي في أداء السياسة الخارجية العراقية،العراق ، المعهد العراقي لحوار الفكر، مجلة حوار الفكر، العدد (٤١).

١٢. سليم كاطع علي (٢٠٢١). دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، العراق ، مجلة كلية القانون والعلوم الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية، العدد (٩).
١٣. عبد الجبار احمد عبد الله و حسين مزهر خلف (٢٠١٦). الدور الإقليمي العراقي المنتظر، العراق ، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، العدد ٥١ .
١٤. عبد الجبار عيسى عبد العال (٢٠١٢). العراق والأمم المتحدة وقضية الخروج من الفصل السابع ، بحث منشور ضمت وقائع أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني بعنوان علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي، بغداد، بيت الحكمة
١٥. عبد السلام إبراهيم البغدادي (٢٠١٢). الأداء الدبلوماسي العراقي في ضوء التجاذبات السياسية المحلية، بحث منشور ضمت وقائع أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني بعنوان علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي، بغداد ، بيت الحكمة.
١٦. عبد العظيم مناف (١٩٩٩). العراق وأمريكا التحدي الذهبي من بلفور إلى بالتر، القاهرة ، دار الموقف العربي، ، الطبعة الأولى .
١٧. غانم علوان الجميلي (٢٠١٣). السياسة الخارجية، بيروت-لبنان، مطبعة كركي، الطبعة الأولى.
١٨. فراس عباس هاشم (٢٠٢٢). الدبلوماسية العراقية بعد ٢٠٠٣: مقارنة الأداء وتحديات الجيوبولتيك المتغيرة، تقدير موقف، العدد (٢٢٧) ، انقره-تركيا ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
١٩. قاسم الغراوي (٢٠٢٣). دويلة الكويت تغص بدولة العراق، مجلة تحليلات العصر الدولية، مجلة الكرتونية بدون أعداد، تصدر عن مركز العصر للدراسات الاستراتيجية.
٢٠. قحطان احمد سليمان الحمداني (٢٠١٢). الدبلوماسية العراقية ٢٠٠٣-٢٩١٢ بين السلب والإيجاب، بحث منشور ضمت وقائع أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني بعنوان علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي، بيت الحكمة، بغداد،
٢١. كوثر عباس الربيعي (٢٠١٠). سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، العراق ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، مجلة دراسات دولية، العدد (٤٤).

٢٢. محمد الحاج حمود (٢٠١٨). السياسة الخارجية للعراق، بغداد، بيت الحكمة، بغداد، مجلة دراسات سياسية وإستراتيجية، العدد (٣٧) .
٢٣. محمود خليل و سهاد حسن (٢٠٢٣). خروج العراق من الفصل السابع، (العراق : كلية القانون، جامعة بغداد، مجلة العلوم القانونية، المجلد (٣٨) العدد التجريبي الأول .
٢٤. وكالات ، الإمارات تلغي ديون العراق البالغة سبعة مليارات دولار، على الجزيرة نت : <https://www.aljazeera.net> /١١ /١٠ /٢٠٢٣ الساعة ٤:٠٠ p.m' ، ص ص ٥١٨-٥١٩ .
٢٥. يحيى ياسين سعود (٢٠١٤). الإطار القانوني لإخراج العراق من طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بغداد ، جامعة النهريين، مجلة كلية الحقوق، العدد (١٦) .
- 26.Iraq's Debt Relief: Procedure and Potential Implications for International Debt Relief, Congressional Research Service, Analyst in International Trade and Finance, 20.